قياس التفاوت في توزيع الدخل والانفاق الفردي في محافظات العراق باستخدام مؤشر جيني حسب احصاء مسح الاسرة لعام 2012

الاستاذ الدكتور فارس كريم بريهي
المدرس المساعد حسن خلف راضي
كلية الادارة والاقتصاد

الملخص

تهدف هذه الدراسة * الى قياس التفاوت في توزيع الانفاق والدخل الفردي باستخدام مؤشر جيني بالعلاقة مع منحنى لورنس باستخدام بيانات مسح الاسرة لعام 2012 ، وإمكانية الإجابة عن ، هل انعكس توزيع الدخل الفردي على توزيع الانفاق الفردي في محافظات العراق ؟ لأثبات فرضية الدراسة المتمثلة بضعف العلاقة بين توزيع الدخل الفردي والانفاق الفردي في محافظات العراق حسب احصاء مسح الاسرة لعام 2012. وهدفت الدراسة الى تحليل تطور الانفاق الفردي على مستوى المحافظات وحسب احصاء مسح الاسرة لعام 2012 ، تحليل تطور الدخل الفردي على مستوى المحافظات ،وقياس التفاوت في الانفاق والدخل الفردي باستخدام مؤشر جيني بالعلاقة مع منحنى لورنس. توصلت الدراسة آن توزيع الدخل حسب مؤشر جيني يوضح لنا عمق التفاوت في الانفاق سواء كان هذا الانفاق فرديا او عائليا وبما له انعكاس على النمو الاقتصادي وبما لذلك من انعكاس ثانية على توزيع الدخل فضلا عن اثاره الاجتماعية بسبب ان زيادة التفاوت يعني ذلك الفئات المنخفضة الدخل ومن الانفاق سيكون له تأثير على المضاعف ومن ثم تأثير على المعجل وخاصة خلال الامد البعيد، لان الميل الحدي للاستهلاك سيكون منخفض وبالتالي سينعكس سلبا على تحفيز الطلب الكلي . وان توزيع الدخل حسب مؤشر جيني يوضح لنا عمق التفاوت في الدخل سواء كان هذا الدخل فرديا او عائليا وبما له انعكاس على الانفاق الاقتصادي وبما لذلك من انعكاس ثانية على توزيع الدخل. واوصت الدراسة لخفض التفاوت في توزيع الدخول بين الفئات المرتفعة الدخل والمنخفضة الدخل فيما بين المحافظات يتطلب التوجيه في جهود النمو نحو المحافظات المنخفضة الدخل من خلال تنويع مصادر الدخل للفرد والعائلة من خلال تقديم الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وخلق فرص لامتصاص العاطلين عن العمل . واعطاء الاولوية للمحافظات من حيث تقديم التخصيصات الاستثمارية المناسبة والاهتمام بالبنية التحية في المحافظات من قبل الحكومة المركزية والمحلية بما يؤدي لخلق بيئة مناسبة للاستثمار.

الكلمات المفتاحية: متوسط الانفاق الفردي، متوسط الدخل الفردي، مؤشر جيني لقياس التفاوت ، محنى لورنس .

Abstract

The study aims to measure the disparity in the distribution of spending and per capita income using the Gini index and using the Household Survey for 2012 data, and the possibility of answering, it reflected in the distribution of income on the distribution of spending in the provinces of Iraq? To prove the weakness of the study of the relationship between the individual and the distribution of income per capita spending in the provinces of Iraq hypothesis. The aim of the study: the analysis of the development and measurement of the disparity in spending and per capita income at the provincial level by using the Gini index. The study found that distribution of income shows us the depth of the disparity in spending, whether it be an individual or a family and spending, including a reflection on the economic growth. And that the distribution of income by the Gini index shows the depth of income inequality and including a reflection on his economic spending. The study recommended to reduce the inequalities in income distribution at the provincial level requires directing growth efforts for low-income provinces by diversifying the sources of income of the individual and the family and create opportunities to absorb the unemployed. Greeting and attention to infrastructure in the provinces by the central and local government, leading to create a suitable environment for investment.

*البحث مستل من اطروحة دكتوراه بعنوان (العلاقة بين مكونات الطلب الكلي وتوزيع الدخل في العراق للمدة(1990-2014)) ، غير منشوره .جامعة بغداد – كلية الادارة والاقتصاد، العراق.

المقدمة

يعد توزيع الدخل والانفاق بين افراد المجتمع من المواضيع التي احتلت مكانة خاصة لدى الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين ، واهتم الباحثين بالتركيز على موضوع تحقيق عدالة اكثر لتوزيع الدخل او الانفاق في الدول المتقدمة والنامية على حدا سواء . اذ ان التفاوت المفرط ، أي التركيز في توزيع الدخل او الانفاق يخلق معه وقوع الغالبية العظمى من الناس في البؤس والحرمان والفقر ويفضي ذلك الى انعكاسات خطيرة لا يحمد عقباه . نظراً لما يترتب عليه من اثار سلبية في الرفاهية الاقتصادية التي تعد مكوناً اساسياً من الرفاهية العامة .

لذا فان معالجة مشكلة التفاوت تستلزم تبني سياسات اقتصادية وبرامج هادفة الى تخفيض حدة التفاوت ، والتي بدورها تتطلب توافر المؤشرات الخاصة بالتفاوت . وتحقيقاً لهذا الهدف تركز الدراسة الحالية على قياس وتحليل التفاوت في الانفاق والدخل العائلي والفردي الشهري على اساس المحافظات في العراق من حيث بنود الانفاق والدخل المختلفة ، باستخدام معامل جيني وبالعلاقة مع منحنى لورنس، بالاعتماد على بيانات المسح العائلي الذي قام به الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات العراقي مع بعض المنظمات الدولية خلال العام 2012 .

وتنبثق اهمية الدراسة من اهمية الموضوع ذاته ، لكون متغيرات الدراسة (متوسط الانفاق الفردي، متوسط الدخل الفردي ، مؤشري جيني لقياس التفاوت في الانفاق والدخل الفردي) تعد الاساس وتمس حياة ومستوى معيشة الفرد والمجتمع من الناحية الاقتصادية ،فضلا ان عدم تحقق النمو في دخل الفرد وعدم خفض التفاوت في توزيع الدخول من شانه ان يؤدي الى مشاكل اقتصادية تنسحب على الاستقرار الاجتماعي وستكون انعكاساته سلبية في نهاية المطاف على كل الصعد .

مشكلة الدراسة

تتمحور مشكلة الدراسة في إمكانية الإجابة عن: هل انعكس توزيع الدخل الفردي على توزيع الانفاق الفردي في محافظات العراق ؟

فرضية الدراسة

ضعف العلاقة بين توزيع الدخل الفردي والانفاق الفردي في محافظات العراق حسب احصاء مسح الاسرة لعام 2012.

اهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى:

1- تحليل نتائج احصاء مسح الاسرة لبيان التفاوت بين توزيع الدخل والانفاق وعلى مستوى المحافظات .

2- قياس التفاوت في الانفاق والدخل الفردي باستخدام مؤشر جيني بالعلاقة مع منحنى لورنس وعلى مستوى المحافظات .

الحدود الزمانية والمكانية للدراسة

الدراسة تغطي بيانات مسح الاسرة لعام 2012 للأنفاق والدخل الفردي في محافظات العراق .

منهجية الدراسة

يجمع بين الأسلوب الوصفي التحليلي في عرض الحقائق الاقتصادية التي احتوتها الدراسة كالأنفاق والدخل الفردي ، وكذلك الأسلوب الكمي ، الذي تستخدم فيه الأساليب الإحصائية عند استخدام مؤشر جيني لقياس التفاوت في توزيع الانفاق والدخل الفردي .

هيكلية الدراسة

للتحقق واختبار الفرضية والوصول للهدف، قسمت الدراسة إلى مقدمة واربعة محاور، تناول المحور الاول: الاطار النظري المفاهيمي للدراسة ، اما المحور الثاني : ناقش تحليل تطور متوسط الانفاق الفردي الشهري لمحافظات العراق حسب احصاء 2012 وقياس التفاوت في الانفاق باستخدام معامل جيني، اما المحور الثالث فتناول التطور في متوسط الدخل الفردي الشهري لمحافظات العراق حسب احصاء 2012 وقياس التفاوت في توزيع الدخل باستخدام معامل جيني، والمحور الرابع تناول جغرافية العلاقة بين متوسط انفاق الفرد ومتوسط الدخل الفردي حسب المحافظات لعام 2012 . وختمت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

اولاً .الاستعراض المرجعي: Review Of Literature

1-1 قام الاقتصادي كوزنتس (Kuznets S. , 1955) بدراسة العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي من خلال البحث الذي نشره عام 1955 . على بالرغم من محدودية البيانات المتوفرة تمكن من جمع بيانات عن ثلاث دول متقدمة ولفترة زمنية طويلة مداها (25) عاماً ، استطاع من خلالها :

أ- تحديد لاهم العوامل التي تستحوذ على زيادة التفاوت في توزيع الدخل في مجموعتين : الأولى تعتقد بضرورة تركز الادخار لدى الفئات ذات الدخل المرتفع لارتفاع أصولها الدخلية ، والثانية تعزى الى الهيكل الصناعي بسبب تحول بعض الدول المتقدمة من الزراعة الى الصناعة والمتتبع لمتوسط دخل الفرد ثم التفاوت في توزيع الدخل في الريف يجد انها اقل مما هو عليه في الحضر .

ب- وتحديد العوامل المسببة الى اتساع التفاوت في توزيع الدخل كنظام الضرائب والاعانات والخدمات العامة وتوصل كوزنتس من دراسته الى نتيجة مفضية، ان العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي تأخذ شكل مقلوب الحرف (U) ، اي ان التفاوت في توزيع الدخل يكون منخفضاً في المرحلة الاولى من عملية النمو الاقتصادي ثم تزداد حدته حتى يبلغ ذروته مع تنامي معدلات النمو ، ثم يستقر ومن ثم يأخذ بالانخفاض في المراحل اللاحقة للنمو الاقتصادي(MORAN, 2005) . واثبت صحة هذه الفرضية بدراسة تجريبية لاحقه اجراها كوزنتس عام (Kuznets, 1963)

2-1. حاول الاقتصادي (paukert, 1973, p108)، بدراسته ،استخدم فيها معامل جيني لقياس التفاوت في توزيع الدخل كمتغير داخلي ، ولعدد من مؤشرات النمو الاقتصادي كمتغيرات خارجية وباستخدام اسلوب بيانات المقطع العرضي لعينة من الدول النامية والمتقدمة ، بلغ عددها (56) دولة ، وقد وضحت تلك الدراسة ، ان التفاوت في توزيع الدخل يأخذ بالانخفاض مع زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي وسبب التفاوت الكبير في توزيع الدخل في الدول النامية ناجم عن الحصة العالية لمستلمي الدخل الاعلى (5%) من السكان .

1-3." تناول (. Ahluwalla M) عام 1976 بدراسته التجريبية ، باستخدام اسلوب بيانات المقطع العرضي لعينة من الدول (60) دولة ، منها (40) دولة نامية ، (14) دولة متقدمة و (6) دول اشتراكية للفترة (1960-1969) ، واستخدم الانحدار المتعدد بقصد تقدير العلاقة بين التفاوت في توزيع الدخل كمتغير داخلي معبر عنه بثلاثة متغيرات : (حصة الدخل الادنى 40% ، لمتوسط 40% ، ولأعلى 20% من السكان) والنمو الاقتصادي كمتغير خارجي معبر عنه بثلاثة متغيرات ايضاً (نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي ، ومربع المتغير السابق ، ومعدل نمو (GDP) ثم اضاف اليها لبعض المتغيرات الاخرى لقياس اثر التنمية الاقتصادية في توزيع الدخل وقد ظهرت النتائج متسقة مع فرضية كوزنتس مقلوب الحرف (U) ، وقد اتضح بان حصة الدخل الادنى (40%) من السكان اخذت بالانخفاض حتى وصل نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي الى (400) دولار سنوياً ، والعكس حدث بالنسبة لحصة الدخل الاعلى (20%) من السكان . وان حصة الدخل المتوسط (40%) من السكان لم ترتبط بعلاقة معنوية مع نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي اما بالنسبة للمتغير الاخر ، وهو معدل نمو GDP ، وقد ارتبط بعلاقة ايجابية ومعنوية مع حصة الدخل الادنى (40%) من السكان ، مما يعني ان نسبة النمو العالية كان لها تأثير ايجابي على المساواة النسبية لمساهمته في زيادة حصة الدخل للفئات الدنيا من السكان(Ahhliwalio, 1976 , pp. 128-133) .

الا ان هذه التقديرات التي تم التوصل اليها تعرضت الى مواقف منتقدة من قبل الاقتصادي سايت (. Saith A) عام 1983 حيث شكك في دقة البيانات المعتمدة وفي اختيار عينة الدراسة التي تكونت من دول نامية ودول متقدمة ذات نهج رأسمالي ودول ذات نهج اشتراكي"(campano, 1988 , pp. 266-276) .

1-4. وفي دراسة اخرى لـ (SADOULET, 2000) عن الفقر والنمو والتفاوت في الدخل في بلدان امريكا اللاتينية تناولت بيانات الفقر وعدم المساواة في الدخل لاثنى عشر دولة من دول امريكا اللاتينية للمدة من 1970-1994 ، حللت المحددات في تغير معدل انتشار الفقر في المناطق الحضرية والريفية باستخدام معامل جيني .

واكدت على دور نمو الدخل الكلي حيث وجدت ان نمو الدخل يقلل الفقر في المناطق الحضرية والريفية ولكنه ليس كذلك لتأثيره على التفاوت في الدخل ، ووجدت الدراسة ان نمو الدخل اكثر فاعلية في الحد من الفقر في المناطق الحضرية اذا كانت مستويات التفاوت والفقر منخفضة ومستويات التعليم الثانوي عالية وتبين من الدراسة وجود عدم تناسق في اثر النمو على الفقر والتفاوت في حالة وجود ركود اقتصادي ، حيث كانت هنالك اثار سلبية على كل من الفقر والتفاوت عندما يكون النمو ليس له تأثير على التفاوت .

اما الدورات الاقتصادية لها اثر رافع على مستوى التفاوت ومع ذلك ان النمو الموجب هو فعال جداً في الحد من الفقر لاسيما اذا كان التفاوت منخفضاً ، وتستنتج الدراسة بان المخاوف الحالية مع التفاوت في امريكا اللاتينية من غير المحتمل ان يكون له علاقة مع نمو الدخل الكلي ، والنمو يمكن ان يكون فعال في الحد من الفقر في الحضر والريف ، ولكن فقط عندما يكون خارج عتبة مستويات التفاوت والفقر . اما الحد من الفقر في المناطق الريفية ، فالنمو يكون فعال اذا كان مستوى التفاوت منخفض بشكل كافي والتعليم الثانوي مرتفع بشكل كافي والفقر في المناطق الريفية يؤثر على نمو الدخل الكلي ويمكن ان يعزز بشكل كبير في تدخلات مباشرة للحد من المستويات الاولية للتفاوت والفقر مع رفع الغطاء عن التعليم الثانوي .

ثانياً. الاطار المفاهيمي النظري للدراسة

أ. الانفاق الفردي

1. مستوى المعيشة standard of living

يعد مستوى المعيشة ذو دلالة على المستوى الاقتصادي للفرد او الاسرة او الدولة . ويمكن قياس مستوى المعيشة بقيمة البضائع والخدمات التي انتجها او استهلكها الفرد او الاسرة او الدولة خلال مدة زمنية محددة . ويمكن تفسير مستوى المعيشة ايضاً بانه يبنى على الاهداف التي يضعها افراد المجتمع من متطلبات الحياة ويسعون لتحقيقها . فاذا اجتمع لديهم القدر الكافي من حاجاتهم بما يكفل رفاهيتهم وسعادتهم فانهم يكونون بذلك قد حققوا مستوى المعيشة المطلوب (nardinelli, 2008) .

2. مؤشرات قياس مستوى المعيشة

يقاس مستوى المعيشة بطرق مختلفة ولا يخلو اي منها من مشكلة في فهمنا اياها ، ولا يحقق اي منها كل المعلومات المطلوبة كما لا يعكس اي منها كل المعلومات الصحيحة .

ويمكن تقييم مستوى المعيشة في بلد معين بمعرفة ما ينفقه المواطنون متوسطو الدخل على سد بعض احتياجاتهم الاساسية (nardinelli, 2008) .

فقد يستخدم متوسط الانفاق الفردي على الغذاء مثلاً وسيلة لقياس مستوى المعيشة . فكلما زادت النسبة المخصصة من دخل الفرد للأنفاق على الغذاء ، دل ذلك على انخفاض مستوى المعيشة في الدولة ، لكن هذا الاسلوب لا يظهر الا المعلومات الاساسية ، ولا يبين كل شيء من المستوى الحقيقي للاستهلاك . كما ان الاقتصاديين لا يستطيعون بسهولة تحديد النسبة الحقيقية التي ينفقها الفرد من دخله على غذائه وتمييزها عما ينفقه على الاشياء الاخرى .

كما ان مستوى المعيشة قد يقاس بوسيلة اخرى وذلك بقسمة رقم يطلق عليه مجموع انفاق القطاع الخاص على عدد السكان ويمثل انفاق القطاع الخاص على الاستهلاك الذي قد يسمى الانفاق على الاستهلاك الشخصي قيمة مجموع ما صرفه افراد المجتمع لشراء السلع والخدمات خلال فترة محددة ، ولا تخلو هذه الوسيلة ايضاً من العيوب .

فعلى الرغم من ان هذه الطريقة تعطينا رقماً يوضح متوسط دخل الفرد الا ان هذا المتوسط لا يظهر كيفية توزيع مستوى المعيشة في المجتمع . فعلى سبيل المثال يمكن ان توجد فروق شاسعة يصل متوسط انفاق الفرد الاستهلاكي فيهما الى الف دولار للشخص سنوياً.

ففي احدى هاتين الدولتين يمكن لكل الافراد ان ينفق كل منهم نحو الف دولار . اما في الدولة الاخرى فيمكن لعدد قليل من الاثرياء انفاق مبالغ تفوق الالف دولار الى حد كبير ، في حين يحتمل ان ينفق العديد من الافراد مبالغ تقل كثيراً عن الالف دولار . وهذا يعني ان لهذا البلد الثاني مستوى معيشة اقل لغالبية الناس ، ولكن هذا المقياس المتوسط لا يعكس ذلك .

ومن العيوب الاخرى لمقياس الانفاق الشخصي على الاستهلاك ، انه لا يمكن الاعتماد عليه في المقارنة بين الدول، ويعود ذلك لأسباب عديدة منها سعر صرف العملة الوطنية . فقد لا يعكس سعر الصرف مع الدولار الامريكي القوة الشرائية المحلية للعملة . فقد تشتري بمبلغ 100 دولار امريكي كميات مختلفة من البضائع في بلدان

مختلفة . ويكمن سبب اخر لعدم الاعتماد على هذه الطريقة في المقارنة الدولية في اخلال توافر السلع من بلد لأخر . هذا الاختلاف يؤثر بشكل مباشر في تحقيق افراد رغبات افراد المجتمع بوصفهم مستهلكين . والسبب الثالث اختلاف مفاهيم الاستهلاك بين الشعوب . صحيح ان الغذاء والكساء والمأوى تمثل حاجات اساسية للإنسان ، الا ان هناك حاجات اخرى ترى ضرورية في مجتمع ما ، بينما هي ليست كذلك في مجتمع اخر . هذا الى جانب اختلاف الامم في الاذواق والرغبات . اضافة الى ذلك فان هذه الطريقة لا تفسر التكلفة الاجتماعية المتعلقة بالمواطنين في مجتمع صناعي .

وهناك بعض الدول الصناعية كالولايات المتحدة وكندا واليابان ، اضافة الى العديد من الدول الاوربية ، توصف بانها ذات مستوى معيشة مرتفع ، الا انها تتصف كذلك بالازدحام والتلوث ، مما يجعل الحياة في بعض انحائها غير مرغوبة . كما يستخدم الاقتصاديون عدة وسائل اخرى لقياس مستوى المعيشة ، منها قياس مستوى المعيشة عن طريق قسمة الناتج المحلي الاجمالي على عدد السكان ، او عن طريق حساب متوسط الدخل الفردي (بعد طرح الضرائب) الذي يظهر قيمة ما يجب على الافراد صرفه او توفيره . وفي الغالب يتم تعديل ذلك لمسايرة التغيرات في مستويات الاسعار . واذا اعتبرنا ان الانفاق الاستهلاكي دالة في الدخل عندها يمكن اعتبار ان تفاوت توزيع الدخل يؤدي الى تفاوت الانفاق ، فالتفاوت المفرط سيؤدي الى تفاوت في توزيع الانفاق وبشكل مفرط لان زيادة الانفاق لفئات معينة من السكان لابد ان يكون على حساب فئات اخرى .

ب. مصادر الدخل الفردي

ان اهم المصادر المكونة لدخول الافراد وفق المسح الاجتماعي والاقتصادي في العراق –IHSES 11) (2012هي [*]: الدخل الناجم من العمل باجر : وهو الذي يحصل عليه الافراد نتيجة عملهم ضمن القطاع الحكومي والقطاع الخاص ويمكن ان نطلق عليه بالرواتب والاجور. (البلداوي، 2008،ص12–18) ، ودخل العاملين في المهن الحرة ودخل اصحاب المعامل والمصانع ، ودخل الملكية ،والدخول المتحصلة من الرواتب والاعانات الاجتماعية من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، وهنالك الدخول التحويلية الاخرى والمتحصل عيها من غير ما ورد اعلاه.

ت .توزيع الدخل وقياس التفاوت

توزيع الدخل (Income of Distribution) نعني به الكيفية التي يتم بها توزيع الدخل القومي بين مختلف الشرائح التي تستحق حصة منه على هيئة اجور وارباح وفوائد وريع ، نتيجة مساهمتهم في العملية الانتاجية (عمر، 1979 82–83). وهنالك نوعان من التوزيع : الاول التوزيع الشخصي (Personal Distribution) ، والثاني التوزيع الوظيفي (Functional Distribution) ، ويهدف الاول الى توزيع الدخل القومي بين الفئات المختلفة من المجتمع ، والثاني يرمي الى تحديد الحصة النسبية من اجمالي الدخل ، التي تؤول الى الانواع المختلفة من الموارد الاخرى غير البشرية (بيترسون، 1968 ص 256–262).ويعرف الدخل. بانه مجموع ما يتلقاه او يكسبه نقدا شخص او اسرة ما ، خلال مدة زمنية معينة في العادة تكون سنة واحدة . وتشمل كل اشكال الدخل من عناصر

[*] مسح ميزانية الاسرة لعام 2012

الانتاج او من الاعانات او التحويلات . بمعنى اخر " مجموع كل دفعات الاجور والارباح والفوائد والايجارات وغيرها من اشكال الكسب خلال مدة زمنية معينة من الزمن (ساموبلسون، 2001 ، ص235).

ويمثل منحنى لورنس Lorenz curve ، الشكل(1) احد اهم الاشكال الهندسية التي تساعد على الاستدلال وقياس حالة المساواة او حالة التفاوت في المجتمع . حيث يعكس المنحنى مدى الاقتراب من هاتين الحالتين استنادا" الى المعلومات المتوافرة حول توزيع الدخل في المجتمع ، وهو علاقة رياضية بين النسب التراكمية للسكان مرتبة حسب مستويات انفاقهم او دخلهم او ثروتهم من الاغنى الى الافقر ، والنسب التراكمية للدخل التي تحصل عليها كل شريحة مقابلة للسكان . ويتم رسم منحنى لورنس في اطار مثلث قائم الزاوية ، حيث يمثل محوره الافقي التوزيع التراكمي للسكان (من صفر الى واحد او مائة) ويمثل محوره الرأسي التوزيع التراكمي للدخل (من صفر الى واحد او مائة)،ويمثل وتر المثلث حالة توزيع المساواة الكاملة .

بمعنى ان كل النقاط على الوتر تمثل النقاط التي تتساوى فيها الانصبة السكانية التراكمية مع الانصبة الداخلية التراكمية ، وهي احدى حالتين متطرفتين ،

اما الحالة الثانية فهي حالة التفاوت التامة ، ويمثلها المنحنى المنطبق على ضلعي المثلث ، بحيث تحصل فئة سكانية واحدة على كل الدخل . وبين هاتين الحالتين المتطرفتين تقع جميع الحالات الاخرى من التفاوت باختلاف درجاتها (عطيه، 2006،ص13).

شكل رقم (1) منحنى لورنس

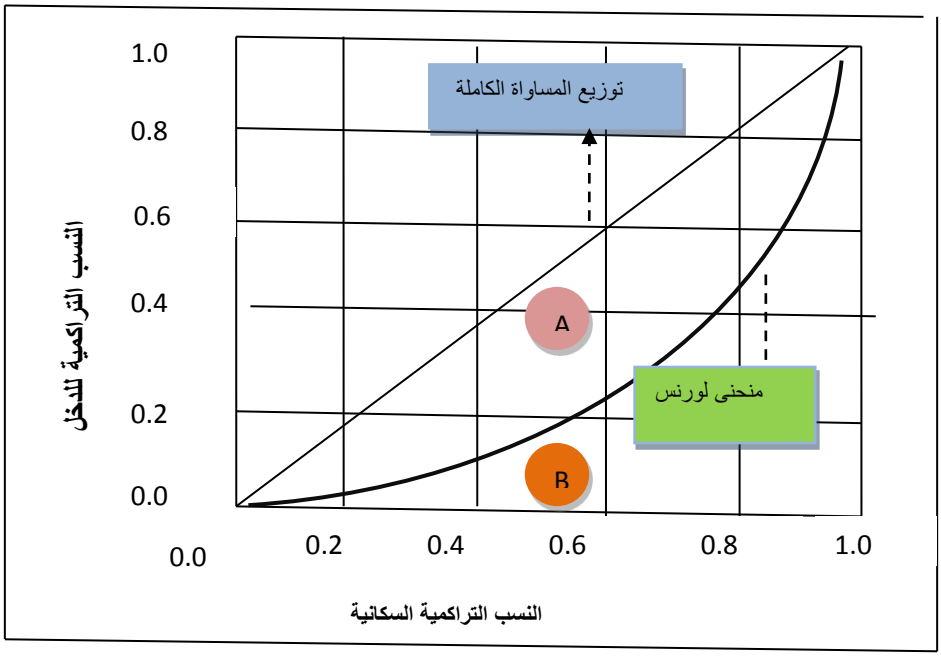

المصدر: Lambert P., 1993. The Distribution and Redistribution of Income, Manchester University Press, Manchester, UK. 2nd Sen A., 1997. On Economic Inequality, Clarendon Press, Oxford, UK (especially Chapter 2 – Measures of inequality). edition (especially Chapter 2 – The Size Distribution of Income);

ومن هذه المؤشرات المدى ومتوسط الانحراف النسبي والتباين ومعامل الاختلاف ومؤشر تايل ، والعديد من المؤشرات الاخرى. إلا ان اهم هذه المؤشرات وأوسعها انتشارا في ادبيات توزيع الدخل هو معامل جيني (الكبيسي،رشم، 2014،ص222). ويمثل معامل جيني احد مقاييس التشتت الاحصائي ويقيس هذا المعامل التفاوت بين قيم مختلفة من التوزيعات (مثلا الدخل ، الانفاق) . ويتراوح معامل جيني بين (0، 1) ،الصفر تعبر عن حالة المساواة التامة بينما الواحد الصحيح يعبر عن حالة التفاوت التام (bank W. , 2005 , p95-98) .وقيمة معامل جيني التي تساوي 0.55 (55 فأكثر على المقياس المئوي) فما فوق يعبر عن مستوى عال من التفاوت في توزيع الدخل، بينما تعبر القيمة الواقعة بين 0.45 و 0.55 (45-55)على المقياس المئوي عن مستوى مرتفع من التفاوت في توزيع الدخل ، في حين يعبر عن المستويات المنخفضة من تفاوت القيم التي تساوي او تقل عن 0.35 (أقل من 35 على المقياس المئوي) . والصيغة الرياضية لمؤشر جيني هي:

$$G = 1 - \frac{1}{1000} * \sum_i^n (S_i - S_i - 1)N_i \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث:Gi : ترمز الى معامل او مؤشر جيني .

S_i: ترمز الى التكرار المتجمع الصاعد للنسب المئوية لقيمة المتغير بالنسبة للقيمة .

N_i: ترمز الى النسبة المئوية لعدد الوحدات ضمن الفئة .

n: عدد الفئات. وهنالك مؤشرات احصائية اخرى مثل المدى ، انحراف الوسط النسبي، التباين ومعامل الاختلاف، مؤشر تايل. (عطيه، 2006، ص14-15) وللتعرف على اسباب ومصادر التفاوت في توزيع الدخل*.

ثانيا . تحليل متوسط انفاق الفرد الشهري على المجموعات السلعية حسب مسح ميزانية الاسرة لمحافظات العراق لعام 2012.

أ. متوسط الانفاق الفردي على بعض السلع عند مستوى المحافظات

يبين لنا الجدول (1) نسبة انفاق الفرد على المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية من الانفاق الكلي تتباين بين المحافظات ، اذ بلغت اعلى نسبة في محافظة السليمانية (2.9%) من مجموع الانفاق الكلي، ومحافظة اربيل (2.6%) .

اما ادنى نسبة انفاق للفرد فقد كان في محافظة ميسان وتبلغ (1.1%) وتليها محافظة المثنى وتبلغ (1.3%) اما بقية المحافظات الاخرى فتتراوح نسب الانفاق بين هذين الحدين الاعلى والادنى . اما نسب الانفاق الاعلى على مجموعة الملابس والاحذية فتقدمت محافظة دهوك بنسبة (8.9%) ، تليها السليمانية بنسبة (8.5%) وادنى نسبة في محافظة بغداد (5.1%) ومن ثم تليها البصرة وذي قار بنسبة (5.5%) اما بقية المحافظات فقد تذبذبت نسبها بين هذين الحدين الاعلى والادنى ، وادنى نسب الانفاق ولكل المحافظات على مجموعة السلع

*يرجى مراجعة (نوردهاوس، ص401-402) .

الرئيسية الاخرى كانت على مجموعة المشروبات الروحية والتبغ ،آما اعلى نسبة انفاق من مجموع الانفاق الكلي ولكل محافظات العراق على مجموعات السلع الرئيسية فقد تقدمت محافظة السليمانية تليها اربيل ومن ثم دهوك وعلى التوالي وبنسب (10.5%، 10.35% ، 8.7%) ، اما اقل نسبة انفاق فكان من حصة محافظة ميسان وبلغت (3.2%) ، اما بقية المحافظات فقد تناوبت في حصتها من نسب الانفاق الكلي بين الحدين اعلاه . ويرجع التفاوت في الانفاق الى التفاوت في الدخول مما يعني ان حصص كردستان من الانفاق كانت هي الاعلى بسبب زيادة مستوى نصيب الفرد من الدخل وكذلك لعوامل سياسية واقتصادية واجتماعية .

جدول (1) التوزيع النسبي لانفاق الفرد على المجاميع الرئيسية بأسعار السوق حسب المحافظة (الف دينار / شهر) مسح لعام 2012

المحافظة	نسبة انفاق المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية من الانفاق الكلي %	نسبة المشروبات الروحية والتبغ من الانفاق الكلي%	نسبة الملابس والاحذية من الانفاق الكلي %	نسبة مسكن وماء وغاز وكهرباء ومحروقات اخرى من الانفاق الكلي %	نسبة اثاث تجهيزات منزلية وصيانة للسلع المنزلية من الانفاق الكلي %	نسبة الصحة من الانفاق الكلي %	نسبة النقل من الانفاق الكلي %	نسبة الاتصالات من الانفاق الكلي %	نسبة الترويج والتسلية والثقافة من الانفاق الكلي %	نسبة التعليم من الانفاق الكلي%	نسبة مطاعم وفنادق من الانفاق الكلي %	نسبة سلع وخدمات متنوعة من الانفاق الكلي %	نسبة انفاق كل محافظة من الانفاق الكلي%
دهوك	2.1	0.1	8.9	1.5	0.7	0.4	1.9	0.3	0.3	0.1	0.2	0.6	8.7
نينوى	1.5	0.03	6.9	0.8	0.3	0. 2	0.5	0.1	0.1	0.03	0.03	0.2	4
سليمانية	2.9	0.03	8. 5	1.7	0.9	0.4	2.4	0.3	0. 3	0.04	0.2	0.5	10.5
كركوك	2.1	0.04	6.2	1.1	0.5	0.3 4	1.3	0.2	0.1	0.1	0.1	0.3	6.5
اربيل	2.6	0.03	7.0	2.1	0.7	0.2	2.2	0.3	0.3	0. 1	0.2	0.5	10.3
ديالى	1.8	0.02	6.4	1.0	0.4	0.2	0.7	0.2	0. 2	0.03	0.03	0.2	4.9
الانبار	1.9	0.02	7.3	1.1	0.3	0.2	0.6	0.2	0.04	0.03	0.01	0.2	4.9
بغداد	1.7	0.05	5.1	1.8	0.3	0.2	0.6	0.2	0.1	0.1	0.1	0.2	5.6
بابل	1.6	0.04	6.5	1.1	0.4	0.2	1.0	0.2	0.2	0.1	0.1	0.2	5.3
كربلاء	1. 5	0.03	6.7	1.4	0.4	0.2	0.6	0.2	0.1	0.02	0.05	0.2	4.9
واسط	1.7	0.03	7.0	1.1	0.3	0.2	0.7	0.2	0.1	0.04	0.03	0.2	4.8
صلاح الدين	1.9	0.03	6.0	1.1	0.3	0.2	0.8	0.2	0.11	0.02	0.05	0.2	5.3
النجف	1.8	0.04	6.2	1.3	0.4	0.2	0.8	0.15	0.14	0.03	0.2	0.2	5.8
القادسية	1. 4	0.03	6.1	0.8	0.2	0.1	0.4	0.1	0.04	0.02	0.02	0.1	3.4
المثنى	1.3	0.03	7.1	0.7	0.2	0.1	0.4	0.1	0.05	0.01	0.02	0.1	3.3
ذي قار	1.5	0.03	5.5	1.0	0.2	0.1	0.3	0.1	0.04	0.02	0.03	0.1	3.8
ميسان	1.1	0.01	7.1	0.9	0.2	0.1	0.2	0.11	0.03	0.02	0.06	0.1	3.2
البصرة	1.7	0.04	5.5	1.2	0.4	0.2	0.5	0.16	0.1	0.03	0.05	0.2	4.9

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على البيانات الاولية للمسح الاقتصادي الاجتماعي للعوائل في العراق لعام 2012 ، الجهاز المركزي للإحصاء.

شكل (2) اتجاه مسار متوسط انفاق الفردي الشهري حسب المحافظة على المجموعات السلعية لعام 2012

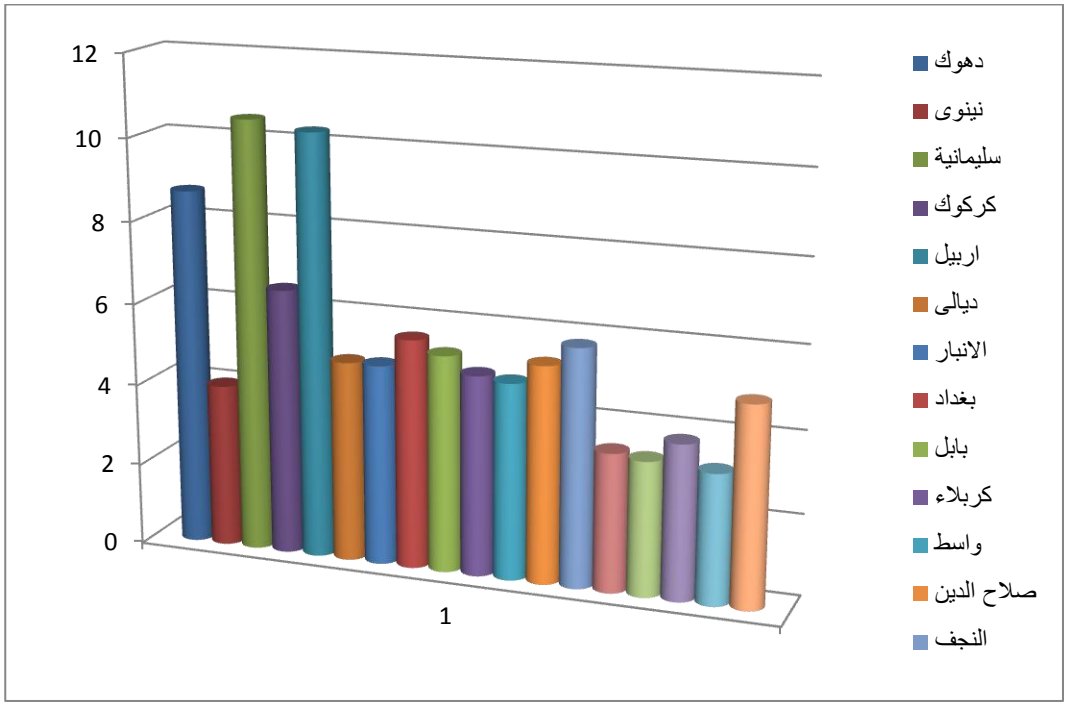

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على البيانات الاولية للمسح الاقتصادي الاجتماعي للعوائل في العراق لعام 2012 ، الجهاز المركزي للإحصاء.

ب . تحليل التفاوت بين الانفاق الفردي والعائلي لعام 2012

تم احتساب مقاييس التفاوت في توزيع الانفاق الفردي والانفاق العائلي حسب المحافظات العراقية وحسب البيئة وفقاً للمعادلة (1) لمعامل جيني لقياس التفاوت . وعندما يتم قياس التفاوت يتم استخدام نوعين من التفاوت هما التفاوت في الانفاق الفردي والتفاوت في الانفاق العائلي . تم استعراض نتائج قياس التفاوت في العراق وتحليلها على وفق المقياس الجيني 2012.

ان متابعة الجدول (2) يبين ان التفاوت في توزيع الانفاق الفردي اقل من التفاوت في توزيع الانفاق العائلي لعام 2012 ، ونلاحظ ذلك التفاوت ولمعظم محافظات العراق ، حيث نجد اكثر محافظة فيها تفاوت شديد في الانفاق الفردي هي محافظة كركوك وقيمة معامل جيني فيها (0.418) تليها محافظة المثنى (0.400)، واقل محافظة تفاوتا في الانفاق الفردي السليمانية (0.336) اما اكثر المحافظات تفاوتا في الانفاق العائلي واسط ، المثنى ، صلاح الدين ، على التوالي (0.403، 0.402، 0.401).

اما اقل محافظة تفاوتا في الانفاق العائلي السليمانية (0.338) واربيل (0.344) ، وارتفاع التفاوت في الانفاق مرده الى ارتفاع التفاوت في الدخل والعكس صحيح ، كما ان سبب انخفاض العائلي مقابل ارتفاع الفردي ، لان أي انفاق كبير من قبل الفرد له اثر على انفاق العائلة ، فاذا ارتفع انفاق الفرد يكون ذلك على حساب انفاق العائلة ، كما ان احتياجات الاسر تختلف من اسرة الى اخرى وان الاختلاف في حجم الاسرة هو احدى العوامل المسببة لاختلاف الاحتياجات فلو افترضنا بان لدينا اسرتين ولهما نفس المستوى من الدخل لكن عدد الافراد يختلف من

اسرة الى اخرى فهنا لا يمكن القول بان مستوى معيشتهما هو نفسه بسبب الاختلاف في عدد افراد الاسرة وهذا ما نلاحظه في التفاوت في معامل جيني لعام 2012 .

وان للتضخم اثار سلبية على درجة التفاوت في توزيع الدخل والانفاق وذلك لاستفادة اصحاب الاصول الثابتة من ارتفاع اسعارها وبعض اصحاب المهن الحرة ، واستفادة بعض التجار من زيادة الرواتب والاجور لذلك ارتفعت دخولهم بسبب ارتفاع ارباحهم التجارية .

كل هذه الاسباب ادت الى زيادة درجة التفاوت في توزيع الانفاق الفردي وفي ظل غياب التشريعات القانونية للحد من عدم العدالة في توزيع الرواتب والاجور والتي سيكون لها انعكاس سلبي عبر الزمن من حيث اثرها على بنية وتركيبة المجتمع فضلا عن اثرها الاقتصادي السلبي على النمو الاقتصادي. ويمكن قياس التفاوت في توزيع انفاق الفرد والعائلة في العراق لعام 2012 من خلال منحنى لورنس لتوضيح شدة التفاوت والعدالة في توزيع انفاق الفرد وانفاق العائلة، حسب شكل (3) وشكل (4) على التوالي. يتضح من التحليل السابق ان معامل جيني يعد مؤشراً لقياس درجة التفاوت الكلي في توزيع مختلف قيم المتغيرات ولكنه لا يخبرنا تفاصيل من اين تزداد وتنخفض درجة التفاوت لذلك فان منحنى لورنس له ميزة تختلف عن معامل جيني وقد يكون هذا المنحنى بمثابة مؤشر اضافي يعزز قياس التفاوت وفقاً لمؤشر جيني . ان التغيرات الاقتصادية التي حدثت بعد عام 2003 كانت لصالح الطبقات الغنية اكثر منها لصالح الطبقات منخفضة الدخل ، وفي ظل غياب سياسة اقتصادية هادفة لتحقيق العدالة وتقليل الفروقات الكبيرة في المستوى المعاشي بين الطبقات الاجتماعية فيمكن القول ان المشكلة تتفاقم بدرجة كبيرة وقد تكون لها انعكاسات اجتماعية واقتصادية وسياسية وستكون نتائجها خطيرة

جدول (2) معامل جيني للأنفاق الفردي والعائلي لعام 2012

	المحافظة	معامل جيني للأنفاق العائلي لعام 2012	معامل جيني للأنفاق الفردي لعام 2012
1	**دهوك**	0.375	0.371
2	**نينوى**	0.387	0.381
3	**سليمانية**	0.337	0.335
4	**كركوك**	0.436	0.418
5	**اربيل**	0.344	0.345
6	**ديالى**	0.356	0.349
7	**الانبار**	0.377	0.377
8	**بغداد**	0.375	0.363
9	**بابل**	0.385	0.380
10	**كربلاء**	0.370	0.360
11	**واسط**	0.403	0.389
12	**صلاح الدين**	0.401	0.384
13	**النجف**	0.382	0.375
14	**القادسية**	0.368	0.366
15	**المثنى**	0.402	0.400
16	**ذي قار**	0.355	0.353
17	**ميسان**	0.366	0.364
18	**البصرة**	0.385	0.377

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على البيانات الاولية للمسح الاقتصادي الاجتماعي في العراق لعام 2012 ، الجهاز المركزي للإحصاء.

شكل (3) معامل جيني للانفاق الفردي بالعلاقة مع منحنى لورنس لمسح الاسرة لعام 2012

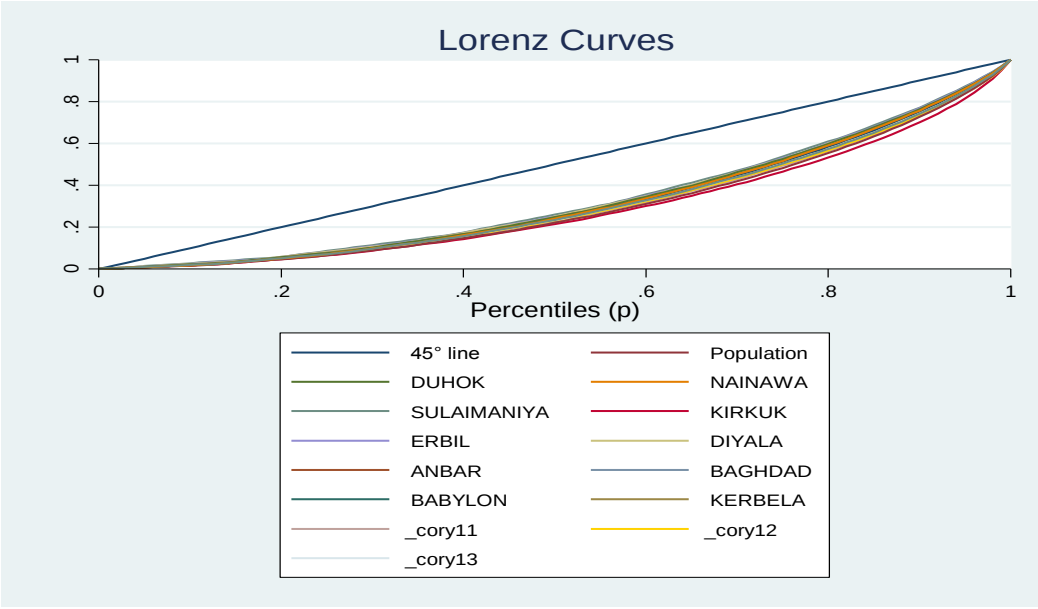

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على البيانات الاولية للمسح الاقتصادي الاجتماعي في العراق لعام 2012 ، الجهاز المركزي للإحصاء.

شكل (4) معامل جيني للانفاق العائلي بالعلاقة مع منحنى لورنس حسب مسح الاسرة لعام 2012

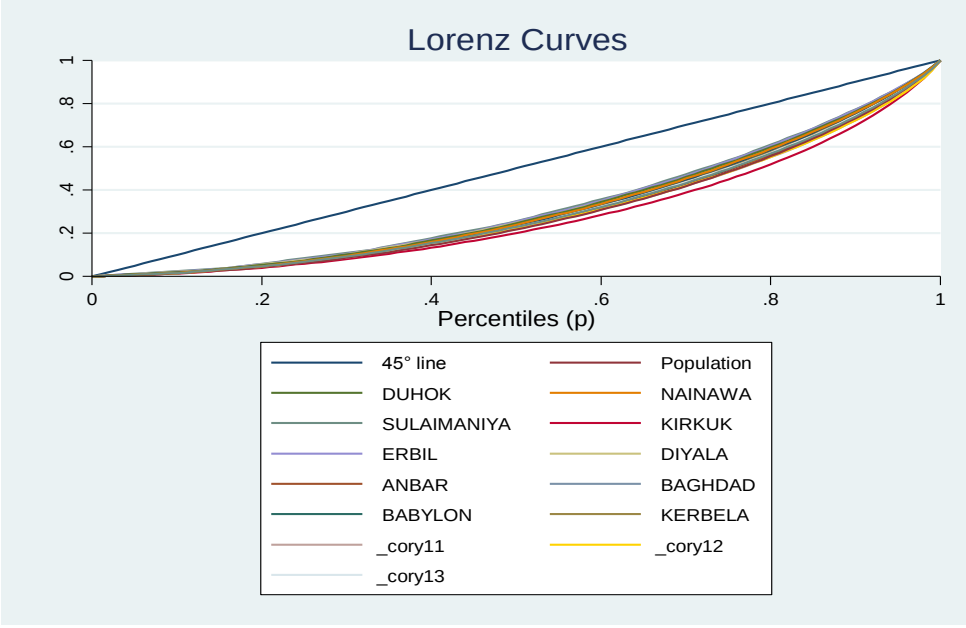

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Stata الاحصائي اعتمادا على البيانات الاولية للمسح الاقتصادي الاجتماعي في العراق لعام 2012 ، الجهاز المركزي للإحصاء

ثالثا . تحليل تطور الدخل الفردي الشهري لمحافظات العراق حسب احصاء مسح الاسرة لعام 2012

أ. الدخل الفردي حسب المحافظات

يوضح الجدول (3) ان توزيع متوسط الدخل الفردي ، حسب المحافظات هو متوسط يتفاوت من محافظة الى اخرى وقد يكون هذا التباين كبيراً في ما بين المحافظات المختلفة خاصة غير المتشابهة في السمات الجغرافية والديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية . يتبين من تحليل التوزيع النسبي لمتوسط دخل الفرد حسب مصدر الدخل لمحافظات العراق ان هنالك تفاوت بين المحافظات في حصولها على متوسط دخل الفرد من الاجور والرواتب وان اعلى نسبة من قبل محافظة المثنى (64.5) تليها محافظة البصرة (63.6) بينما حصلت محافظة السليمانية على (38.6%) ويلاحظ ان المحافظات التي حصلت على اعلى نسبة من مصدر الاجور والرواتب حصلت على نسب واطئة من مصدر دخل العاملين لحسابهم الخاص ودخول اصحاب العمل حيث حصلت محافظة المثنى على (12.1%) ومحافظة البصرة (12.4%) بينما حصلت محافظة السليمانية على (31.6%) .

ذا يعني ان المحافظات المرتفعة في متوسط دخل الفرد تعتمد على وجود مشاريع لأصحاب الثروة اكثر من اعتمادها على الحصول على الدخل من الاجور والرواتب .كما ان المحافظات ذات المستويات المرتفعة من متوسط دخل الفرد من مصدر الدخل من الملكية تركزت في محافظات اربيل والنجف وبغداد ما يعني وجود مشاريع مملوكة في هذه المحافظات كما ان محافظة ديالى والقادسية يتركز فيها اكبر عدد من الحاصلين على الدخل من الرواتب الاجتماعية . وان محافظة النجف هي اكثر محافظة في ارتفاع متوسط دخل الفرد فيها من الدخول التحويلية الاخرى ، يعني ان تلك المحافظات تحصل على دخول محولة من الخارج اكثر من غيرها ان هذا التوزيع غير المتكافئ في متوسط دخل الفرد الشهري يدلل على ضعف التشريعات القانونية في توزيع الدخول بين المحافظات وعدم اكتراثها لما سيؤول اليه هذا التفاوت وانعكاسه على مستوى النشاط الاقتصادي .

جدول (3) التوزيع النسبي لمتوسط دخل الفرد حسب مصدر الدخل (الف دينار / الشهر) لمحافظات العراق للمسح 2012.

المحافظة	الاجور والرواتب	دخل العاملين لحسابهم ودخول اصحاب العمل	الدخل من الملكية	الرواتب الاجتماعية	الدخول التحويلية الاخرى	اجمالي الدخل المستلم
دهوك	51.0	20.1	13.9	6.4	8.5	100
نينوى	53.4	22.5	12	5.9	6.2	100
سليمانية	38.6	31.6	13.3	7.3	9.2	100
كركوك	49.9	29.6	9.6	4.6	6.2	100
اربيل	46.8	21.5	18.6	5.8	7.3	100
ديالى	61.2	12.8	13.7	8.7	3.7	100
الانبار	58.7	19.3	14.4	4.5	3.1	100
بغداد	51.9	15.6	21.6	6.2	4.7	100
بابل	45.6	23.5	16.3	8.2	6.4	100
كربلاء	55.5	13.9	21.1	6.5	3.0	100
واسط	53.9	19.7	15.7	6.9	4	100
صلاح الدين	60.7	17.2	13.8	5. 5	2.9	100
النجف	40.1	27. 6	16.5	4.1	11.7	100
القادسية	60.2	13.7	13	8.0	5.1	100
المثنى	64.5	12.1	12.9	5.5	5	100
ذي قار	61.9	13.1	15	6.5	3.5	100
ميسان	61.9	16.0	16.2	4.4	1. 4	100
البصرة	63.6	12.4	12.3	4.3	7.3	100
المجموع	52.1	19. 8	16. 1	6.1	5.9	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على البيانات الاولية للمسح الاقتصادي الاجتماعي للعوائل في العراق لعام 2012 ، الجهاز المركزي للاحصاء.

ب . قياس وتحليل التفاوت في توزيع الدخل الفردي والعائلي في محافظات العراق حسب معامل جيني ، مسح عام 2012

يبين الجدول (4) ، الشكل (5) ، الشكل (6) بان هنالك تفاوتاً في توزيع الدخل الفردي والدخل العائلي في المحافظات حيث كان التفاوت في الدخل الفردي اشد منه في الدخل العائلي في محافظات العراق وكان اعلى قيمة لمؤشر جيني للتفاوت في الدخل الفردي في محافظة نينوى وبلغ (0.414).

تليها محافظة السليمانية (0.406) ثم محافظة اربيل وواسط على التوالي (0.405) ، (0.403) وكان ادنى قيمة لمؤشر جيني للانفاق الفردي في محافظة كربلاء (0.301) ثم محافظة الانبار (0.315) وترجع اسباب انخفاض مستوى التفاوت في توزيع الدخل الفردي الى عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية [*] . و على العموم ان مستوى التفاوت في الدخل الفردي كان اعلى من مستوى التفاوت للدخل العائلي وقد كانت اعلى قيمة لمؤشر جيني للتفاوت في توزيع الدخل العائلي في محافظة السليمانية وبلغت (0.401) تليها محافظة نينوى (0.400) ولاسباب تتعلق بكونها استحوذت على مصادر دخل اكثر من المحافظات المنخفضة التفاوت كمحافظة كربلاء (0.286) ومحافظة الانبار (0.298) اما بقية المحافظات فقد تراوح مؤشر جيني بين الحد الاعلى والحد الادنى للقيم اعلاه ان هذا التفاوت يعود الى اختلاف تركز مصادر الدخل من الملكية والدخل من العمل الاجري وغير الاجري مما قد ينعكس سلباً على توزيع الانفاق الفردي والعائلي كنتيجة منطقية .

جدول (4) مؤشر جيني للتفاوت في توزيع الدخل الفردي والعائلي الشهري حسب المحافظة ، مسح لعام 2012

المحافظة	الدخل العائلي لعام 2012	الدخل الفردي لعام 2012	اجمالي الانفاق الفردي	النسبة من الانفاق الاجمالي الفردي%	اجمالي دخل الفرد المستلم	النسبة من الدخل الاجمالي للفردي %
دهوك	0.354	0.367	384.2	8.7	232.8	6.5
نينوى	0.400	0.414	174.9	4	153.1	4.3
سليمانية	0.401	0.406	462.8	10.5	352.9	9.9
كركوك	0.341	0.344	288.2	6.5	238.9	6.7
اربيل	0.395	0.405	456.9	10.3	323	9
ديالى	0.329	0.338	218.7	4.9	153.1	4.3
الانبار	0.298	0.315	215	4.9	162.8	4.5
بغداد	0.361	0.365	247.4	5.6	216.7	6. 1
بابل	0.349	0.361	232.5	5.3	172.9	4.8
كربلاء	0.286	0.301	218.1	4.9	185.2	5.2
واسط	0.393	0.403	213.1	4.8	141.1	3.9
صلاح الدين	0.365	0.366	234.4	5.3	148.5	4.1
النجف	0.337	0.363	255	5.8	207.9	5.8
القادسية	0.314	0.329	152.4	3.4	123.5	3.5
المثنى	0.336	0.347	146.1	3.3	121.2	3.4
ذي قار	0.336	0.347	166.3	3.8	136.9	3.8
ميسان	0.332	0.344	140.2	3.2	137.7	3.8
البصرة	0.353	0.337	215.1	4.9	175.8	4.9

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على البيانات الاولية للمسح الاقتصادي الاجتماعي في العراق لعام 2012 ، الجهاز المركزي للاحصاء

[*] تم استخدام البرنامج الاحصائي stata في استخراج مؤشر جيني للانفاق الفردي تارةً ولاستخراج مؤشر جيني للانفاق العائلي تارةً اخرى .

شكل (5) منحنى لورنس للتفاوت في توزيع الدخل الفردي حسب المحافظة لعام 2012

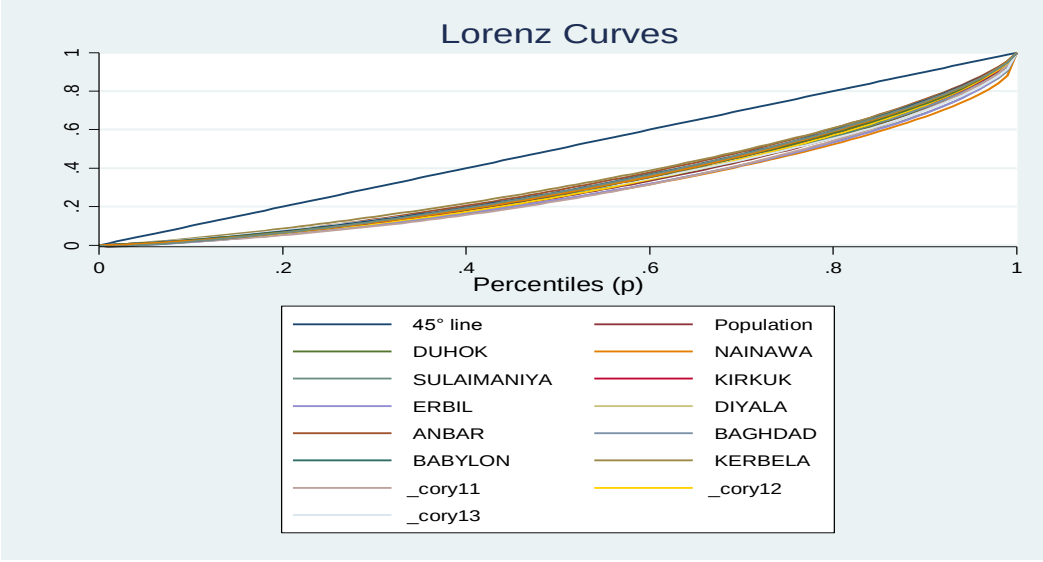

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على البيانات الاولية لمسح الاسرة في العراق لعام 2012 ، الجهاز المركزي للإحصاء

شكل (6) منحنى لورنس للتفاوت في توزيع الدخل العائلي حسب المحافظة لعام 2012

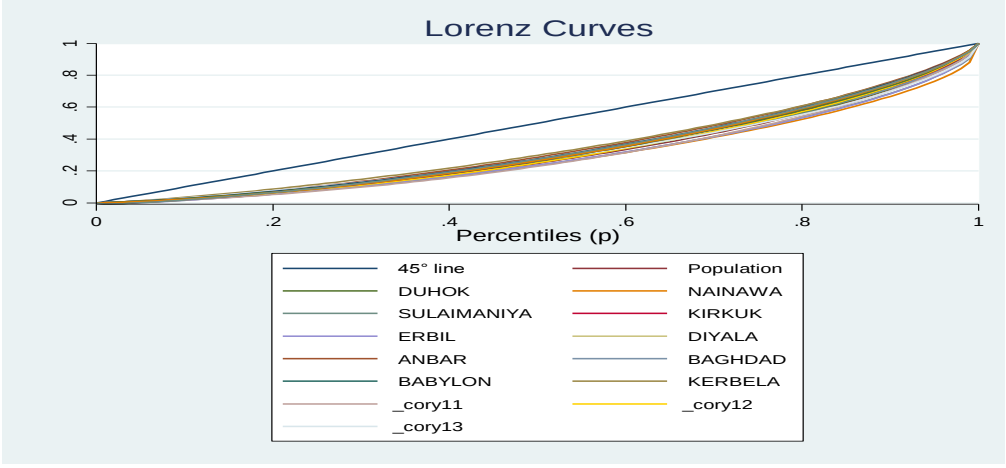

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على البيانات الاولية لمسح الاسرة في العراق لعام 2012 ، الجهاز المركزي للإحصاء

ويمكن القول ان توزيع الدخل حسب مؤشر جيني يوضح لنا عمق التفاوت في الانفاق سواء كان هذا الانفاق فرديا او عائليا وبما له انعكاس على النمو الاقتصادي وبما لذلك من انعكاس ثانية على توزيع الدخل فضلا عن اثاره الاجتماعية بسبب ان زيادة التفاوت يعني ذلك الفئات المنخفضة الدخل ومن الانفاق سيكون له تأثير على المضاعف ومن ثم تأثير على المعجل وخاصة خلال الامد البعيد، لان الميل الحدي للاستهلاك سيكون منخفض وبالتالي سينعكس سلبا على تحفيز الطلب الكلي .

رابعا . جغرافية العلاقة بين متوسط انفاق الفرد ومتوسط الدخل الفردي حسب المحافظة لعام 2012 .

هنا سنحاول الاجابة عن سؤال هام وهو : أي المحافظات هي الاقل انفاقاً ومن ثم اقل دخلاً واكثر تفاوتاً وفقاً لمؤشري الانفاق والدخل. وما تاثير ذلك التفاوت على النمو الاقتصادي ؟

يظهر من بيانات الجدول (4) يظهر ان ادنى مستوى لانفاق الفرد كان في محافظة ميسان اذ ان متوسط انفاق الفرد الشهري الاجمالي (140.2) الف دينار /شهر وحصة مساهمة متوسط الانفاق الفردي الاجمالي على جميع السلع الرئيسية من الانفاق الكلي بلغت (3.2%) اما محافظة السليمانية واربيل فكانت تستحوذ على اعلى متوسط انفاق للفرد تليهما دهوك وكان متوسط انفاق الفرد على التوالي (462.8)الف دينار /شهر ، (456.9) الف دينار /شهر ، (384.2) الف دينار / شهر وبنسبة انفاق على التوالي (10.5%) ، (10.3%) ، (8.7%) اما متوسط دخل الفرد الاجمالي من جميع مصادر الدخل في المحافظات الاقل دخلاً فكان في محافظة المثنى تليها القادسية ثم ذي قار وميسان وكانت المتوسط وعلى التوالي (121.2) ، (123.5) ، (136.9)، (137.7) الف دينار / شهر ونسب (3.4%) ، (3.5%) ، (3.8%) ، (3.8%) اما المحافظات الاكثر دخلاً فكانت السليمانية واربيل وكركوك ودهوك بمتوسط وعلى التوالي (352.9) ، (323) ، (238.9) ، (232.8) وبنسب (9.9%) ، (9%) ، (6.7%) ، (6.5%) .

وبتوسيع النظر الى جغرافية الانفاق والدخل نجد ان هنالك تفاوتاً كبيراً ما بين المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية من حيث الانفاق والدخل ومن ثم هنالك تفاوتاً بين الانفاق والدخل حيث ان الانفاق يتفوق بقيمه المطلقة ومن ثم النسبية على قيم الدخل المطلقة والنسبية وان سبب تفوق اجمالي الانفاق الفردي والعائلي على متوسط الدخل الفردي والعائلي مرده لعدد من الاسباب:

أ .ان بيانات الانفاق تم تدوينها على عينات من الافراد والاسر ، حيث تم توزيع استمارات المسح الاحصائي لعام 2012،عليهم بشكل مباشر وتم ملئ تلك المعلومات من قبلهم وهنا توفرت الفرصة بتدوين ما يروه وقد تكون قيم الانفاق مبالغ بها لعوامل سلوكية في النفس البشرية لتضخيم قيم الانفاق مما ظهرت بيانات الانفاق اعلى من قيم الدخل.

ب. ظهرت بيانات مسح الاسرة لعام 2012 ان متوسط الدخل الفردي والعائلي اقل من متوسط الانفاق الفردي والعائلي نتيجة لعدم درج الدخل المتأتي من مصدر الملكية مما قلل من اجمالي الدخل الفردي والعائلي.

ت. كما ان الافراد ولأسباب تؤدي بهم للتهرب من عدم اعطاء معلومات صحيحة عن مداخيلهم ، حيث يتم حجب بعض المعلومات المتعلقة بالدخل تفاديا للضرائب او لأسباب امنية لتفادي الوقوع كضحايا لابتزاز اصحاب النفوس الضعيفة .

مما تقدم يتضح ان هنالك تفاوتاً شديداً ما بين الانفاق الفردي والعائلي فيما بين المحافظات وهنالك تفاوتاً ايضا ما بين الدخول المتحصلة من جميع مصادر الدخل في ما بين المحافظات فضلاً عن ذلك هنالك تفاوت ما بين الانفاق والدخل بين المحافظات مما يؤشر سوء توزيع الدخل وبالتالي انعكاسه على توزيع الانفاق مما لذلك انعكاس سلبي على النمو الاقتصادي .

الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات

1- ان توزيع الانفاق حسب مؤشر جيني وكما في الجدول (2) يوضح لنا عمق التفاوت في الانفاق سواء كان هذا الانفاق فرديا او عائليا وبما له انعكاس على النمو الاقتصادي وبما لذلك من انعكاس ثانية على توزيع الدخل فضلا عن اثاره الاجتماعية بسبب ان زيادة التفاوت يعني ذلك الفئات المنخفضة الدخل ومن الانفاق سيكون له تأثير على المضاعف ومن ثم تأثير على المعجل وخاصة خلال الامد البعيد، لان الميل الحدي للاستهلاك سيكون منخفض وبالتالي سينعكس سلبا على تحفيز الطلب الكلي .

2- ان توزيع الدخل حسب مؤشر جيني وكما في الجدول (4) يوضح لنا عمق التفاوت في الدخل سواء كان هذا الدخل فرديا او عائليا وبما له انعكاس على الانفاق الاقتصادي وبما لذلك من انعكاس ثانية على توزيع الدخل.

3. من معطيات الدراسة يتضح ان هنالك تفاوتاً شديداً ما بين الانفاق الفردي والعائلي فيما بين المحافظات وهنالك تفاوتاً ايضا ما بين الدخول المتحصلة من جميع مصادر الدخل في ما بين المحافظات فضلاً عن ذلك هنالك تفاوت ما بين الانفاق والدخل بين المحافظات مما يؤشر سوء توزيع الدخل وبالتالي انعكاسه على توزيع الانفاق مما لذلك انعكاس سلبي على النمو الاقتصادي .

ثانيا: التوصيات

1- خفض التفاوت في توزيع الدخول بين الفئات المرتفعة الدخل والمنخفضة الدخل فيما بين المحافظات والتقسيم حسب البيئة (الحضر والريف) يتطلب التوجيه في جهود النمو نحو المحافظات المنخفضة الدخل من خلال:

أ. تنويع مصادر الدخل للفرد والعائلة من خلال تقديم الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وخلق فرص لامتصاص العاطلين عن العمل.

ب. اعطاء الاولوية للمحافظات من حيث تقديم التخصيصات الاستثمارية المناسبة .

ت. الاهتمام بالبنية التحية في المحافظات من قبل الحكومة المركزية والمحلية بما يؤدي لخلق بيئة مناسبة للاستثمار.

ث. تقديم القروض الى القطاع الزراعي لأنشاء المشاريع الانتاجية وخلق ترابطات امامية وخلفية مع القطاع الصناعي ، للنهوض بالواقع الزراعي بما يساعد على تنويع مصادر الدخل.

ح. ان تستمر الحكومة بالدعم للقطاعات التعليمية والتربوية والصحية والتموينية . لان توقف الدعم خاصة بما يتعلق بالمستوى المعيشي سيؤدي الى خلق حالة تضخمية مذمومة بما تنعكس على رفاه الفرد والمجتمع في ظل اقتصاد يتسم بانخفاض مرونته الانتاجية ولكافة قطاعاته .

2- اعطاء اهمية قصوى في دقة البيانات والإحصائيات والمعلومات بمختلف أنواعها حيث تشكل الأساس لدى الباحثين والبحث العلمي للاعتماد عليها في التحليلات وللوصول إلى نتائج أقرب إلى الواقع وما يترتب على تلك النتائج في مساعدة متخذي صناع القرار في تحقيق الأهداف المرجوة من أي دراسة.

3- العمل على زيادة الانفاق الاستثماري في القطاع التعليمي وعلى الخدمات الصحية وكنسبة من الناتج (GDP) لان هذا الانفاق على التعليم يؤدي الى تراكم راس المال البشري. وكذا الحال بالنسبة لزيادة الانفاق على الخدمات الصحية وزيادة كفاءتها ،ومن شان ذلك يؤدي الى تحقيق النمو الاقتصادي فضلا عن مساهمتها عن تحسين نوعية الحياة للأفراد وبما يساهم من زيادة الانتاجية لهم .

قائمة المراجع والمصادر

المصادر العربية

- بيترسون ، والاس ، (1968) ، **الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي** ، الجزء الثاني ، ترجمة صلاح دباغ ، بيروت ، مؤسسة فرنكلي للطباعة والنشر .

- البلداوي واخرون (2008) ، ملامح الفقر من خلال تحليل الدخل والانفاق والبطاقة التموينية ، مسح الاسرة لعام 2007، الاوراق الخلفية لدراسة استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق ، برنامج البنك الدولي.

- ساموبلسون ، بول ، ونوردهاوس ، وليام (2001) ، **الاقتصاد** ، الطبعة الاولى، ترجمة هشام عبدالله ، عمان ، الاهلية للنشر والتوزيع .

- عطية ،عبدالقادر محمد ، مقلد ، رمضان محمد ،(2006)، **النظرية الاقتصادية الكلية** ،جامعة الإسكندرية : قسم الاقتصاد .

- عمر ، حسين ،(1979) ، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية** ، الطبعة الثالثة ، جدة ، دار الشروق .

- الكبيسي ،محمد صالح ، رشم ،محمد حسن، (2014) ، **مقدمة في الاحصاء الاقتصادي (مع تطبيقات على الحاسوب)** ،الطبعة الثانية .

- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، **المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة في العراق IHSES-2012 .**

المصادر الاجنبية

-Ahliwalio, M.(1976) , "Income Distribution and Development some stylized acts". **The American Economic Review**, vol. 66, No. 2 .

- Campano, & f Salvatore, D.,(1988) "Economic Development income inequality and Kuznets's U – shaped Hypothesis," **Journal of policy Modeling**, Vol. 10, No.2.

-Kuznets , Simon ,(1963), Quantitative Aspects Of The Economic Growth Of Nations :Volume Xi number 2, **Part II ,Harvard University**.

-Kuznets,Simon, (1955), Economic Growth and Income Inequality, Volume XLV, Number one, Level Relationships," **Journal of Applied Econometrics, 16**, 289-326.Manchester School of Economic & Social Studies, Blackwell Publishing, vol.

-Lambert P., 1993. The Distribution and Redistribution of Income, **Manchester University Press**, Manchester, UK. 2nd Sen A., 1997. On Economic Inequality, Clarendon Press, Oxford, UK (especially Chapter 2

– Measures of inequality). edition (especially Chapter 2 – The Size Distribution of Income);

-Moran, Timothy Patrick (2005) Kuznets's Inverted U-Curve Hypothesis: The Rise, Demise and Continued Relevance of a Socioeconomic Law. **Sociological Forum**. Vol 20, No 2 .

- Nardinelli , Clark , (2008) , **Industrial Revolution and the Standard of Living** ,Copyright ©2008Liberty Fund, Inc.All Rights Reserved

- Paukert F.(1973), Income distribution at different levels of development: a **survey of evidence. tnt. Lab. Rev**. 108 .

- Saith, A. (1983), "Development and Distribution: A Critique of the Cross-Country U-Hypothesis," **Journal of Development Economics** .

- Sideris ,Dimitrios , (2006) , wagners law in I gTH centry Greece : a co integration and causality analysis unv . **compns , 451 10 ioannina Greece10.**

- sloman , john ,(2006) , **economics** , sixth edition .

- Tulin, Rahul Anand, Volodymyr, and, Kumar, Naresh,(2014), **India: Defining and Explaining Inclusive Growth and Poverty Reduction** .

- W.wojciech charemza & Derek , f. deadman ,(1992) new directions in econometric practice **(London : Edward elgar)** .

- Weerapana , Taylor , principles of macroeconomics , seventh edition ,7 the spending allocation model .

-World Bank,(2005) , "The east Asian Miracle: Economic Growth and public policy." **Oxford university press, New York.** www.pearsoned.com/legal/permissions.htm.